



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي،

يُدين ويستنكر قرار البرلمان الأوروبي وادعاءاته، بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية الشقيقة

في ظل اتباع البرلمان الأوروبي، نهج وصائي تدخلي، بالشؤون الداخلية لجمهورية مصر العربية المستقلة ذات السيادة، وإمعانه في انتهاج سياسة تشهير مرفوضة شكلاً ومضموناً، فضلاً عن تجاهله المتعمد لرأي البرلمان المصري، واستجلاء الحقائق على أرض الواقع، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يُدين ويستنكر، بأشد العبارات، قرار البرلمان الأوروبي وجميع ادعاءاته المستندة إلى معلومات مغلوطة، لا أساس لها من الصحة أو المصدقية، مُحذراً، من تبعات وعواقب تسييس ملف حقوق الإنسان، لتحقيق مآرب سياسية غير معلنة، هدفها تقويض السلطة القضائية المصرية، والمساس بضمانات استقلالها ونزاهتها وفق المواثيق الدولية.

كما أن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يُذكر، العالم أجمع أن جمهورية مصر العربية الشقيقة، ملتزمة بتعهداتها تجاه الاتفاقيات والمواثيق الدولية، فيما يخص ملف حقوق الإنسان، وتطبيق المواد المصادق عليها في العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية والسياسية، فإن الاتحاد يُطالب، الأسرة الدولية والبرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية في شتى أصقاع العالم، بما فيها البرلمان الأوروبي، بالعمل معاً على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون، القائمة على أساس الاحترام المتبادل، والتعاون الوثيق، بعيداً عن سياسات الاستعلاء والإملاء، والتشكيك والتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد من البلدان المستقلة، ذات السيادة والاستقلالية.

ويُعرب الاتحاد البرلماني العربي عن دعمه المطلق، لجميع الاستراتيجيات والمبادرات التي أطلقتها جمهورية مصر العربية الشقيقة، لتعزيز منظومة حقوق الإنسان في كافة جوانبها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، مُشيداً، على ما حققتته القيادة المصرية في هذا الصعيد خلال الأعوام الماضية، ومجدداً ثقته، بالمؤسسات البرلمانية، الدستورية والقضائية المصرية، الكفيلة بتوفير وتطبيق كافة الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان المصري على أرض مصر العروبة.

فوزية بنت عبد الله زينل
رئيسة الاتحاد البرلماني العربي



بيروت 26 تشرين الثاني / نوفمبر 2022